مصطلحات الحقل البنيوي وتأسيس مفاهيمها

حنان أبوسكساكة[1]

كلية الآداب/ جامعة مصراتة

تاريخ التقديم: 05-09-2021، تاريخ القبول: 26-09- 2021، نشر إلكترونيا في 27-09-2021
https://doi.org/10.36602/faj/2021.n.18.07

ملخص البحث:

سعى البحث إلى الوقوف على أصول مصطلحات الحقل البنيوي وتأسيس مفاهيمها في الفضاء الغربي وآلية صياغتها في الفضاء العربي وأسباب تعددها، وقد توصل إلى جملة من النتائج أهمها؛ مصطلحات الحقل البنيويّ ومفاهيمها في الفضاء الغربي بعضها تعود أصولها إلى حقول أخرى غير لسانيّة، منها الفلسفة والمنطق والرّياضيّات وعلم النفس وغيرها. أما في الحقل العربي فقد تنوّعت آليات وضعها ما بين الترجمة والنحت والدخيل؛ فتعدّدت المصطلحات تبعًا لتعدّد آليّات وضعها، ما بين مترجمة ودخيلة ومنحوتة، وتعدّدت المصطلحات المترجمة بتعدّد معايير وضع المصطلح، وبتعدّد المترجمين واختلافهم في الأولويّة التي منحوها لتلك المعايير، وأيضًا بعض المصطلحات الدّخيلة تعدّدت بتعدّد اللغات المنقول عنها، هذا وقد تعدّدت المصطلحات بتعدّد الناقلين، وبل تعدّدت على مستوى الناقل نفسه بتعدّد مؤلفاته، وتعدّدت عند الناقل نفسه في الكتاب نفسه، وسبب ذلك إمّا مراعاة لخلفيات القراء، وإمّا اضطراب النّاقل وعدم استقراره على مصطلح، وهو ما نجده في الكتب، وإمّا توثيق المرادفات المتداولة والمقبولة للمصطلح وهو شأن أغلب المعاجم.

الكلمات المفتاحية: *البنية، البنيويّة، الآنيّة، الزّمانيّة، الاستبداليّة، التّركيبيّة.*

[1] h.abuseksaka@art.misuratau.edu.ly

ISSN 2664-1682

Terminology of Structuralism Field and Establishing its Concepts

Hanan Abu Seksaka
Faculty of Arts/ Misurata University

Abstract:

This research aims to identify the origins of the terminology of the structural field and to establish its concepts in the Western Space, their formulation mechanism in the Arab Space and the reasons of their multiplicity. This paper reached a number of results, the most important ones are; the terms and concepts of the structural field in Western space, some of their origins descend to other non-linguistic fields, including philosophy, mathematics, psychology, etc. The Arab field, the mechanisms for developing terminology of this field varied between translation, coining, and loanwords. Terminology varied according to multiplicity of their setting mechanisms, between translated, coined, and loanwords. Translated terms diversify according to varying the criteria of setting the term, translators and who come first to give them such criteria. Some of loanwords diverse according to the diverse of their source languages. Terminology multiplicity diversify according to their transferees and diversify according to the transferee themselves in the book itself. The reasons behind this are either taking into account the backgrounds of readers, or the transferee's confusion on a term, which are found in theoretical or applied books. Concerning documenting common and accepted synonyms for the term is the norm of most dictionaries.

Keywords: *structuralism, structure, instantaneous, temporal, substitutive, structural***.**

1. المقدمة:

قبل الولوج إلى أيّ علم والأخذ منه بطرف، يجب معرفة مصطلحاته، فمفاتيح العلوم مصطلحاتها، ففي كلّ حقل توضع مصطلحات تعبّر عن مفاهيم يتّفق عليها أصحاب الحقل المعرفيّ الواحد، فيسهل التّواصل بينهم وينجز بنجاح. ولكن هذه المصطلحات التي

ISSN 2664-1682

تسهّل التّواصل وتسهم في إنجاحه قد تتحول إلى معرقل وتصبح مصدرًا لصعوبة التّواصل، وذلك عندما تتعدّد مصطلحات المفهوم الواحد أو يتعدّد مفهوم المصطلح الواحد، ولا سيَّما إذا كان المفهومان متضادين في الحقل ذاته. وهذه المشكلة توجد بين المصطلحات التي تكون وليدة مفهوم داخل اللغة ذاتها كما توجد بين المصطلحات المنقولة عن لغة أخرى. بيد أنّ المشكلة في هذه الحال الأخيرة أكثر تفاقمًا. كما هو شأن المنجزات الغربيّة التي نقلت إلى العربيّة وعلى رأسها البنيويّة التي كانت أوّل حلقة علميّة للاتّصال المعرفيّ بالغرب في الدّرس الحديث، وأهمّ روافد النّقد الأدبيّ الحديث.

1.1 أهميّة البحث:

تكمن أهمّية البحث في المصطلحيّة في كونها أساس تحقّق التّواصل المعرفيّ بين الباحثين، ولا سيّما في ظلّ تعدّد المصطلحات. وتكمن أهميّة تأصيل مصطلحات الحقل البنيوي في كونه أوّل حلقة اتّصال معرفيّ في الدّرس الحديث بين الفضاءين الغربيّ والعربيّ.

2.1 أسئلة البحث:

ينطلق البحث من الأسئلة الآتية: كيف وضعت مصطلحات الحقل البنيويّ، وكيف تأسّست مفاهيمها في الفضاء الغربيّ الذي ولدت فيه؟ وكيف نقلت إلى الفضاء العربيّ؟ وما أسباب تعدّد المصطلحات في هذا الحقل؟

3.1 أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التّعرّف على أصول مصطلحات الحقل البنيويّ، وكيفيّة تأسيس مفاهيمها في الفضاء الغربيّ، وآليّة نقلها إلى الفضاء العربيّ، والوقوف على أسباب تعدّدها.

4.1 الدّراسات السّابقة:

البحث في مصطلحات الحقل البنيويّ ليس جديدًا؛ فقد حظي بدراسات أقربها إلى موضوع البحث دراسة يوسف وغليسي (2008) (إشكاليّة المصطلح في الخطاب النّقديّ العربيّ

ISSN 2664-1682

الجديد)، حيث وقف فيها على مصطلح البنية والبنيويّة، الآنيّة والزّمانيّة، والاستبداليّة والتّركيبيّة، متناولًا المفهوم الاصطلاحيّ لتلك المصطلحات، وخص مصطلح بنية بالوقوف عند مفهومه اللغويّ وأصوله المعرفيّة، كما رصد المقابلات العربيّة لتلك المصطلحات ورجّح بينها بالاعتماد على المعيار التّداوليّ والمعجميّ والدّلاليّ، بالإضافة إلى ما قام به وغليسى سيتناول البحث مصطلح اللغة والكلام واللسان، وسيقف بجانب المفهوم الاصطلاحي على المفهوم اللغويّ لكلّ المصطلحات وسيتتبّع أصولها المعرفيّة واللسانيّة واستعمالها في الدّراسات اللسانيّة بعد سوسير، ويكشف عن أسباب تعدّد هذه مصطلحات.

2. المنهج والإجراءات:

بما أنّ البحث يهدف إلى التّعرّف على أصول مصطلحات الحقل البنيويّ في الفضاء الغربيّ وآليّات نقلها إلى العربيّة، ورصد ما نتج عنها من تعدّد مصطلحيّ، والأسباب الكامنة وراء تعدّدها، فإنّ تحقيق ذلك مرهون بتتبّع وصفيّ لمصطلحات هذا الحقل؛ لذا فالبحث سيعتمد على المنهج الوصفيّ، متتبّعًا حركة وضع المصطلح في الفضاء الغربيّ وانتقاله إلى الفضاء العربيّ، وذلك وفق أربعة محاور؛ الأوّل– البنية والبنيويّة، الثّاني– الآنية والزّمانيّة، الثّالث– الاستبدالية التّركيبيّة، الرّابع– اللغة والكلام واللسان.

3. محاور البحث:

1.3 البنية (Structure) والبنيوية (Structuralisme):

إنّ مصطلح (structure) البنية و(structuralisme) البنيويّة ومفهوميهما ليسا مجرّد طفرة عرضيّة شهدت ميلادها حقبة السّتينات من القرن العشرين على يد فرديناند دو سوسير، بل نتاج صيرورة تاريخيّة تمتدّ جذورها إلى حقول لغويّة ومعرفيّة متنوّعة.

1.1.3 مفهوم البنية والبنيويّة لغة واصطلاحًا:

قد أتّلث المعاجم اللّغويّة الأجنبيّة للفظ (structure) بإرجاعه إلى "الفعل اللاتينيّ "struere" بمعنى: تنضيد المواد... أو التّأسيس والبناء والتّشييد" (وغليسي، 2008،

ISSN 2664-1682

ص121)، أمّا مصطلح (structuralisme) فهو نسبة إلى "كلمة (structure) المأخوذة من الكلمة اللاتينية (struere) التي تعني بناء" (يونس، 2004، ص65).

أمّا من حيث المفهوم الاصطلاحيّ فمفهوم البنية تعدّد بتعدّد المدارس البنيويّة وبتعدّد الحقول التي تأثّرت بها، وأبرز تلك المفاهيم: تحديد ليونز البنية بأنها "نسق من العلاقات أو مجموعة من الأنساق يرتبط بعضها ببعض، وحيث إنّ العناصر من أصوات وكلمات، ليس لها أيّة قيمة باستقلالها عن علاقات التّكافؤ والتّقابل التي تربط بعضها ببعض"(غلفان، 2013، ص179). وتعريف جان بياجيه (1985، ص8) أنّها: "مجموعة تحويلات تحتوي على قوانين كمجموعة (تقابل خصائص العناصر) تبقى أو تعتني بلعبة التّحويلات نفسها، دون أن تتعدّى حدودها أو أن تستعين بعناصر خارجيّة، وبكلمة موجزة، تتألف البنية من ميزات ثلاث: الجملة [أيّ الكليّة]، والتّحويلات، والضّبط الذّاتيّ". أمّا عند كلود ليفي ستراوش فـ: "البنية تحمل ...طابع النّسق أو النّظام، فالبنية تتألف من عناصر يكون من شأن أيّ تحول يعرض للواحد منها، أن يحدث تحولًا في باقي العناصر الأخرى" (إبراهيم، ص31). وتلك المفاهيم وإن بدت متعدّدة لكنّها جميعًا لم تخرج عن التّصور الذي أسّس عليه سوسير مفهوم البنية، وهو يركّز على الكليّة والعلاقات بين العناصر وقيمتها.

ومفهوم البنيويّة هو الآخر تعدّد، وإن كانت جميع تلك المفاهيم المتعدّدة تلتقي في كون البنيويّة لا تدرس العناصر مفردة بل تختصّ بدراسة العلاقات القائمة بينها، لكنها تعدّدت مختلفة في تحديد هويتها المنهجية أهي منهج أم مذهب أم فلسفة؟؛ فستراوش يذهب إلى أنّ "البنيويّة ليست بأي حال من الأحوال "فلسفة"، وإنّما هي مجرّد "منهج" للبحث العلمي" (إبراهيم، ص22). وأيضًا بياجيه يرى أنّ "البنيويّة منهج، لا مذهب؛ وهي إذا اكتسبت طابعًا مذهبيًّا، فإنّها لابدّ من أنّ تقود إلى كثرة المذاهب" (إبراهيم،

ISSN 2664-1682

ص21). وفي الوقت الذي يتّفق فيه شتراوس وبياجيه على أنها منهج، نجد شاتليه يسلخ عنها صفة المنهج والمذهب بقوله: "إنّه ليس ثمّة مذهب بنيويّ، بل ربما كان في استطاعتي أن أذهب إلى حد أبعد من ذلك فأقول إنّه ليس ثمّة منهج بنيويّ" (إبراهيم، ص22).

2.1.3 الأصول المعرفيّة لمصطلحي البنية والبنيويّة:

معلوم أنّ البنيويّة في محاولتها تقديم دراسة علميّة للدّراسات اللسّانيّة والأدبيّة، اعتمدت في بناء أسسها على المنطق والرّياضيّات وعلم النّفس والعلوم الطبيعيّة؛ لذا فلا غرابة أن نجد المصطلح الأساس (structure) البنية ومفهومه الذي بُنِيت عليه البنيويّة ترجع أصوله إلى تلك الحقول، فبالنّسبة إلى الرّياضيّات فهو امتداد لـ: "مفهوم (المجموعة: groupe)" (وغليسي، 2008، ص120). وبالنّسبة إلى أصوله في حقل المنطق فيمكن أن نستشهد له بتأثر البنيويّ هلمسيلف بحلقة فيينا تحديدًا بكارناب إذ يعترف بذلك بنفسه قائلًا: "إنّ تعريف كارناب للبنية يتطابق كليًّا مع وجهات النّظر التي دافعت عنها، أيّ إنّها حدث صوريّ وعلاقيّ خالص" (غلفان، 2013، ص258). أمّا في علم النّفس فيكمن في إفادة البنيويّة من علم النّفس الجشطالتي الذي أمدّها بأهم مقولة و"تتمثّل في مصطلح الشّكل Gestalt الذي يعني إدراك الأجزاء في كليّتها" (يوسف، 2007، ص67).

3.1.3 مصطلحا البنية والبنيويّة في الحقل اللّسانيّ:

ولادة هذين المصطلحين ومفهوميهما داخل اللّسانيّات عمومًا والبنيويّة خصوصًا ترجع إلى سوسير في محاضراته عند تمييزه بين الدّراسات الآنيّة والزّمانيّة مركّزًا على نظاميّة اللغة وأولويّة الدّراسة الآنيّة. وإن كان هناك اختلاف في كونه استعمل المصطلح بحرفيته أو ما يرادفه، فأغلب جمهور الدّارسين أجمعوا على أنّ سوسير كان يستعمل مصطلح "النّسق أو النّظام (systéme) ولم يكن يصدع بمصطلح البنية (structure)" (وغليسي،

ISSN 2664-1682

2008، ص120). وإليه ذهب أحمد يوسف مؤكدًا أنّ "البنية لم تظهر إلّا في أعمال حلقة براغ" (يوسف، 2007، ص115)، وهو ما نفاه وغليسي (2008، ص120) مؤكدًا أنّ محاضرات سوسير تستعمل "بحرفية واضحة البنية: (structure) والبناء (Construction)"، دون أن يسوق دليلًا من تلك المحاضرات أو يحدّد موضع ورود المصطلح عند سوسير، ولو فعل لكان أوكد. ولعل اختلاف العلماء في ورود مصطلح البنية من عدمه – في رأيي– راجع إلى اختلاف نسخة المحاضرات التي اعتمدوا عليها إذ إنّه كما هو معلوم أنّ محاضرات سوسير كتبها مجموعة من طلابه.

وتجدر الإشارة إلى أنّه وإن كان سوسير أوّل من استعمل مفهوم البنية في الحقل اللّسانيّ لكنه ليس جديدًا على الدّرس اللّغويّ، ففي القرن الثّامن عشر والقرن العشرين؛ تحدّث همبولدت عن البنية النّحويّة، واستعمل شلايشر مصطلح (البنية اللّغويّة)، ومع بداية القرن العشرين استخدم فندريس مصطلح (البنية النّحويّة) (غلفان، 2013، ص178).

ومصطلح البنية ومفهومه في الحقل اللّسانيّ لم يقف عند سوسير بل شهد رواجًا في الدّراسات البنيويّة بعده، ففي مدرسة براغ ظهر مفهوم البنية بشكل واضح، بل هناك من أرجع الظّهور الأوّل لمصطلح البنية بحرفيّته إلى هذه المدرسة، وجديد هذه المدرسة ليس تأكيدها على هذا المفهوم فقط، وإنّما تعميمه ليشمل دراسة اللّسان في بعديه المقارن والتّعاقبيّ، وليس التّزامني فقط (غلفان، 2013، ص219). وعمقت مدرسة كوبنهاكن أفكار سوسور وأخرجتها في صورة نظريّة متكاملة (العمري، 2012، ص66).

وفضلًا عن ذلك فإن رواج مفهوم البنية لم يبقَ حكرًا على الدّراسات اللّسانيّة فقط، بل دخل إلى الدّراسات الأدبيّة، ويعود الفضل في ذلك إلى الشّكلانيين الرّوس، وعلى رأسهم تنيانوف الذي يرى أن النّسق كفيل بتطبيقه على العديد من أنظمة الوقائع، ومن ضمنها الوقائع الأدبيّة (يوسف،2007، ص126).

ISSN 2664-1682

4.1.3 انتقال البنية والبنيويّة إلى الفضاء العربيّ:

في ركاب البحث عن الصّيرورة التّاريخيّة لمصطلحي البنية والبنيويّة؛ ودور التّلاقح المعرفيّ في إنتاجهما في الفضاء الغربيّ وانتقالهما خارجه، أروم هنا البحث عن التّفاعل المعرفيّ للمصطلحين خارج الفضاء الذي تكوّنا فيه تحديدًا عن كيفيّة انتقالهما إلى الفضاء العربيّ.

لا يخفى على النّاظر في المعاجم والكتب العربيّة التي تعاملت مع مصطلح البنية (structure) ما عالقه من تعدّد مقابلاته العربيّة فقد قوبل بـ: (البنية، التّركيب، الهيكل، البناء، البنيان، النّظم) (وغليسي، 2008، ص123). هذه المقابلات المصطلحية وإن وضعت باستعمال آليّة واحدة؛ التّرجمة، بيد أنّها تعدّدت بتعدّد المترجمين، ممّا نتج عنه نوع من الفوضى المصطلحيّة وخاصة تلك المصطلحات التي لم يتعدَّ استعمالها دائرة المترجم نفسه كما في مصطلح (البناء، البنيان، النّظم، الهيكل)، ولعلّ الفوضى تزداد بل تبلغ أوجها ونحن نواجه التّعدّد على مستوى الكتاب الواحد ومن ذلك استعمال سمير المرزوقي وجميل شاكر مصطلح (هيكل) و(التّركيب) في كتابهما: (مدخل إلى نظرية القصة) (وغليسي، 2008، ص123). هذا فضلًا عن أنّ ديدن أغلب المعاجم مقابلة المصطلح بأكثر من مرادف، وبالأصح تسجيل جميع مرادفات المصطلح المتداولة والمقبولة عندها، ومن ذلك ما فعله غزالة في قاموسه (1996، ص102) إذ ذكر مرادفين (بنية، تركيب). ولعلّ مرجع التّعدّد –في رأيي– أحد ثلاثة؛ إمّا مراعاة الناقل الخلفيات المختلفة التي يتصدّر عنها القرّاء بذكره مرادفات المصطلح المطروح للتّداول عند غيره، وإمّا انعكاس لتذبذب النّاقل في التّرجمة وعدم استقراره على مصطلح، وهما ما نجده في الكتب التّنظيريّة أو التّطبيقيّة، وإمّا توثيق المرادفات المتداولة والمقبولة للمصطلح، وهو شأن أغلب المعاجم، ومهما يكن من أمر فإنّ التّعدّد ما هو إلا انعكاس لتعدّد معايير صناعة المصطلح واختلاف النّاقلين في أولويّتها.

ISSN 2664-1682

فقد استبعد وغليسي (2008، ص ص124، 125) مصطلح النظم بناء على معيار المشغولية الدلاليَّة، ورجّح مصطلح البنية على الهيكل والبناء مستندًا إلى المعيار الدّلاليّ والمعجميّ، حيث يرى أن مطلح (البنية) ينصرف إلى الكيفيّة التي تنتظم بها عناصر (البناء)، ويجمع على بِنى وبُنى وبنيات، في حين مصطلح البناء يحيل إلى الشّيء المبني ويجمع على أبنية وأبنيات، ومصطلح (الهيكل) ينصرف إلى مفهوم الإطار الشّكليّ الخارجيّ.

فيما يخصّ المشغوليّة الدّلاليّة وإن كنت أتّفق مع وغليسي في أهميّة مراعاة المشغوليّة الدّلاليّة عند اختيار المصطلح، لكن أختلف معه في مقياس الاشتغال، إذ أرى أنّ المشغوليّة الدّلاليّة تحدّد بالقياس إلى الحقل المعرفيّ ذاته، وليس كما ذهب بالنّظر إلى الحقول المعرفيّة الأخرى أيضًا، بذا وإن كنت أتّفق معه في كون مصطلح النّظم مشغولًا دلاليًّا فإنّ مصطلح الهيكل والبناء غير مشغولين داخل الحقل اللّغويّ، ويمكن أن يستعارا من حقليهما المعرفيّين ولا ضير، كما هو الشّأن في استعارة كثير من المصطلحات من حقول معرفيّة أخرى كالرّياضيّات والفلسفة، ولكن مع ذلك لا أرجّحهما وذلك استنادًا إلى معيار التّداول.

ومصطلح (Structuralisme) ليس بأحسن حظ من سابقه فقد تعدّدت مقابلاته العربيّة ووصلت إلى اثني عشر مصطلحًا: (البِنيويّة، البُنيويّة، البِناويّة، البنيانيّة، البنائيّة، البنيوانيّة، المذهب البنيي، البِنَويّة، الهيكليّة، الهيكلانيّة، السّتروكتوراليّة، التّركيبيّة، المنهج الشّكليّ، الوظيفيّة، نظرية النّسق) (وغليسي، 2008، ص ص125، 126)، (العمري،2012، ص66). تلك المصطلحات تعدّدت بتعدّد آليّات وضع المصطلح؛ فبعضها دخيل وهو شأن مصطلح: (السّتروكتوراليّة). وبعضها مترجم كما في باقي المصطلحات.

ISSN 2664-1682

والمصطلحات المترجمة تعدّدت هي الأخرى بتعدّد المترجمين، ومردّ ذلك إلى تعدّد آليّات صياغة المصطلح من جهة، وإلى تعدّد معايير وضع المصطلحات واختلاف المصطلحيين في أولويّتها من جهة أخرى، فها هو صلاح فضل – نقلًا عن وغليسي– يمنح الأولويّة لمعيار الخفّة في استبعاده (البنيويّة) وتفضيله (البنائيّة)؛ لسلاستها وقرب مأخذها. وعدنان ذريل يحتكم إلى المعيار اللّغويّ في استبعاد البنيويّة والمعيار الدّلاليّ في استبعاد البنائيّة، إذ يرى أن (البنيوية) لحن فاحش في النسبة إلى البنية، وأن (البنائية)، تحريف للجانب المعرفيّ؛ لأنّ الأمر هنا لا ينصرف إلى البناء، بل إلى البنية، واستند إلى معيار الخفّة في المفاضلة بين مصطلحين سليمين لغويًّا ودلاليًّا (البنية والبنويّة) مفضّلًا الأخيرة إذ إنّ النّسبة على أصل اللفظ الذي هو (البنية) يقال: (بنييّ)، وهو ثقيل في النّطق، أما على القلب، فيقال (بِنَوي)، وهو بجانب سلامته من الناحية اللغوية أخف نطقًا. ووغليسي احتكم إلى عدة معايير وأعطى الأولويّة لمعيار التّداول، فرجّح (البنيويّة) مستبعدًا المصطلحات الأخرى إمّا لغرابتها كما في (ستروكتورالية)، وإمّا بالاعتماد على المعيار اللغوي كما في (بنيوانية) وبناوية؛ لأنّهما يتجاوزان أبعد حدود النّسبة العربية، وإما للمشغولية الدّلاليّة كما في مصطلح (الوظيفيّة) الذي ينصرف إلى مدرسة لغويّة تسمى (Fonction nalisme)، أمّا تفضيله (البنيوية) على (البنييّة) و(البنوية) السّليمين فمرجعه معيار التّداول، فهي أكثر اطرادًا وأشيع استعمالًا (وغليسي، 2008، ص ص127، 132).

فضلاً عن تعدّد المصطلحات بتعدّد المترجمين تعدّدت عند المترجم نفسه، في الكتاب نفسه ومن ذلك مزاوجة العمري بين البنيوية والنظرية النسقية (العمري، 2012، ص66). كما أن "بعض المعاجم المتخصصة حاولت أن ترادف بين كثير من المصطلحات العربية أمام المصطلح الأجنبي الواحد؛ كما فعل الخولي: "التركيبة، النظرية البنيوية، المذهب التركيبي، المذهب البنيوي" (وغليسي، 2008، ص130)، لعل سبب التّعدد داخل الكتاب الواحد

ISSN 2664-1682

أحد ثلاثة؛ إمّا توثيق المرادفات المقبولة للمصطلح، وإمّا مراعاة لاختلاف خلفيّات القرّاء، وإمّا انعكاس لاضطراب المترجم وعدم استقراره على مصطلح واحد.

2.3 الآنية (Synchronie) والزّمانيّة (Diachonie):

البنيويّة نتاج التّمييز بين مفهومي الآنيّ والزّمانيّ، تحديدًا وليدة منح سوسير الأولويّة للدّراسة الآنيّة، فإليه يعود الفضل في اجتراح هذين المفهومين، ولكنّهما ليسا طفرة مفهوميّة شهدت ميلادها على يده، بل ما هما إلّا بلورة لمفاهيم قائمة، استجابة للخلط بين المنهجين (الآنيّ والزّمانيّ) الذي وسم الدّراسات في القرن التّاسع عشر.

1.2.3 مفهوم الزّمانيّة والآنيّة لغة واصطلاحًا:

بالنسبة إلى الجذور اللغويّة لمصطلح (Diachonie) الفرنسيّ فأصله "يوناني من dia "عبر" وkhronos "الزمن"" (نوفو، 2012، ص267). وأصل مصطلح (synchronie) الفرنسيّ المشتق من كلمة synchrone" ذات الأصل اللاتيني synchronus في اليونانية (synchronous)" (نوفو، 2012، ص107).

هذا من حيث التّأثيل اللغويّ للمصطلح، أمّا من حيث دلالته الاصطلاحيّة فيشير مصطلح (Diachonie) في المنظور السّوسيري إلى "مرحلة من التّطور"(نوفو، 2012، ص267). وهو مفهوم لم تخرج عنه جميع المعاجم المختصّة وذلك لتصدّره بـ "السّابقة (Dia) الدّالة على... (التّقسيم، خلال، المرور عبر ...)، بالإضافة إلى اللاحقة الزّمنيّة، للتّعبير عن دراسة تطوّر الموضوع خلال الزّمن أو عبر المراحل الزّمنيّة المتعاقبة"(وغليسي، 2008، ص139). فقد عرفه فونو في قاموسه بأنّه دراسة "التّغييرات الطّارئة على نظام الألسن من وقت إلى آخر من تطوّرها" (نوفو، 2012، ص267).

ISSN 2664-1682

أمّا دلالة المصطلح (synchronie) فتجمع المعاجم الأجنبيّة على تعلّقها بالوضع المستقرّ أو حالة معيّنة؛ لأنّ المفهوم "مصدر بالسّابقة الإغريقيّة (Sun) الدّالة على المعيّة (Avec)، متبوعة باللاحقة (Chrono) الدّالة على الزّمن (Temps)، وباجتماع الدّلالتين يحصل ما يفيد تزامن الدّراسة العلميّة والموضوع اللغويّ" (وغليسي، 2008، ص139). فقد عرفه فونو بأنّه: يعين "حالة لسان يُدرس من دون الإشارة إلى تطوّر هذا اللّسان عبر الزّمن، أيّ من دون أن نأخذ بعين الاعتبار مراحل التّطوّر المتعاقبة التي قادت إلى الحالة المعيّنة" (نوفو، 2012، ص108).

وإن كانت تلك المفاهيم تصرّح بتجرّد الدّراسة الآنيّة عن الزّمن بيد أنّ "الآنية في حقيقة أمرها لا تنفكّ عن الزّمن، ولكنّها تستند إلى زمن افتراضيّ يرمز إليه بنقطة على المحور الزّمنيّ المتعاقب، إلّا أنّ حيّز هذه النّقطة قد يكون يومًا أو سنة أو عقدًا أو قرنًا أو عصرًا من العصور" (المسدي، 2010، ص184)، فالدّراستان وإن تبدو مستقلتين ولكن لا تنفي إحداهما الأخرى بل يمكن أن تتقاطعا؛ لأنّ اللّسان حسب سوسير "يشكل بصوة دائمة مؤسّسة راهنة ونتاجًا للماضي" (غلفان، 2013، ص186).

2.2.3 الأصول المعرفيّة لمصطلحي (الزّمانيّة) و(الآنيّة):

وإن كان سوسير ينسب إليه الفضل في إدخال مفهومي الزّمانيّة والآنيّة إلى الحقل اللّسانيّ، لكنَّ المفهومين ليسا جديدين على المعارف الإنسانيّة، بل إنّ أغلب العلوم في القرن التّاسع عشر "سادها منزعان بهما تحدّدت فلسفة المناهج المعرفيّة قاطبة، فأولهما منزع الوعي بأثر التّاريخ وفعله في صيرورة الإنسان، وثانيهما منزع البحث عن القوانين المتحكّمة في كلّ الظّواهر: الطبيعيّة منها والإنسانيّة"(المسدي، 2010، ص168). والأصول الأولى لهذا المنهج المزدوج تعود إلى ظواهريّة هيجل وماديّة ماركس اللتين ظهرتا في ألمانيا وأسّستا

ISSN 2664-1682

معًا مبدأ التّاريخيّة كقانون تفسيريّ وتعليليّ، وفي الوقت الذي اهتمتا فيه بالتّعليل انبرى المذهب الوضعيّ في فرنسا على يد كونت، ينادي بالتّخلي عن البحث في العلل المتّصلة بماهيّات الأشياء، ويدعو إلى تأسيس المعرفة على البحث في القوانين المحدّدة فعلًا للوقائع والظّواهر، وتأثرًا به عمل كهايم على إرساء مبدأ السّببيّة الجماعيّة من أجل البحث عن نظام الظّواهر الجماعيّة، فدرس المجتمعات عن طريق قوانينها الخفيّة، وجاءت ذروة هذا المنزع التّاريخيّ مزدوجًا بسيطرة البحث عن القوانين المتحكّمة في انتظام الظّواهر على يد عالم الطّبيعيّات داروين حيث أرسى مبدأ تفسير الظّواهر عن طريق الانسلاخات المتعاقبة فدمج قانون التّعليل مع قانون الزّمن (المسدي، 2010، ص ص168-170).

3.2.3 مصطلحا الزّمانيّة والآنيّة في الحقل اللسانيّ:

في الحقل اللغويّ في القرن التّاسع عشر لم يكن رواد البحث اللغويّ منقطعين عمّا يجرى في تلك الحقول المعرفيّة، بل تأثروا به وتفاعلوا معه مستفيدين منه في دراسة اللغة. فاللسانيّون التّاريخيون وعلى رأسهم فرانزب بوب أسّسوا البحث التّاريخيّ المقارن؛ وذلك بمناداتهم بوصف التّغيرات اللغويّة المتعاقبة. وعلى أنقاض اللسانيين التّاريخيين المقارنين انعطف النّحاة الجدد بالبحث اللغويّ من الوصف إلى التّعليل، منادين بأن تتجاوز اللسانيات التّاريخيّة مجرّد وصف التّغيّرات اللغويّة المتعاقبة وأن تسعى إلى تفسيرها بالكشف عن الأسباب المؤدية إليها.

وفي العقدين الأولين من القرن العشرين وبالتّزامن مع محاولات سوسير اهتمّ أوتوجسبرسن بدراسة ظاهرة التّطوّر اللغويّ، وكانت دراسته صدى للتّطوّرية الدّاروينيّة، درس فندريس –متأثرا بدور كهايم– تطوّر اللغة. وقام إدوارد سابير بدراسة الظّاهرة اللغويّة من

ISSN 2664-1682

خلال مقومات العلاقة بين شكل عناصرها ووظيفة تلك العناصر، وكانت دراستا فندريس وسابير مزيجًا بين البعد التّاريخي المقترن بحركة الزّمان والبعد السّكوني المرتبط بلحظة الوصف.

وفي ظلّ هذا الخلط المنجهي انبرى سوسير للتّفرقة بين الدّراسة التّاريخيّة والآنيّة، أو كما يسميهما لسانيات سكونية (Linguistique Statique) ولسانيات تطورية (L. Evolutive)، فجرد مفهوم الزّمانيّة والآنيّة (المسدي، 2010، ص ص168-180)، ومنح الأولويّة للدّراسة الآنيّة.

حظي تمييز سوسير بالانتشار بين المدارس اللسانيّة من بعده؛ فالمدرسة الغلوسيماتيّة أكّدت هذا التّمييز، حيث وضع هلمسيلف حدًا للتّداخل بينهما مفرّقًا بين اللسانيّات المحايثة اللسانيّات المتعالية، ومدرسة براغ صدّقت هذا التّمييز وخلقت توازنًا بين الدّراسة الزّمانيّة والآنيّة (غلفان، 2013، ص ص259، 219).

4.2.3 انتقال المصطلحين إلى الفضاء العربيّ:

لم يكن نقل هذين المصطلحين إلى الفضاء العربيّ بأحسن حال من غيرهما، فقد طالهما أيضًا التّعدّد؛ إذ نجد ما لا يقلّ عن ستة عشر مقابلًا لمصطلح (Synchronie): (التّزامن، التّواقت، التّواقيتي، الآنيّة، السّكوني، التّوزع الآنيّ، الرّاهن، دراسة الحالة الحاضرة، الوصفيّة، التّعاصر، القراري، حال الثّبات، حال الاستقرار، استبداليّة، السّنكرونية، السّانكرونيّة)، (وغليسي، 2008، ص ص140-142)، (إبراهيم، ص49).

أمّا مصطلح (Diachronie) فقد قوبل بعشرين مقابلًا عربيًّا: (التّعاقب، التّطور، الزّمانيّة، التّزمّن، الزّمنية، عبر الزمنيّة، التّاريخية، التأريخي، التّلاحقية، الحركيّ، المتحرك، التّزامن، العموديّ، التّوالديّ، التّفارق، تغير، التّتابع، دراسة التّطور عبر الزّمنيّة، الدّياكرونيّة، الدّايكرونيّة) (وغليسي، 2008، ص ص140-142).

ISSN 2664-1682

تعدّدت هذه المصطلحات بتعدّد النّاقلين من جهة، وبتعدّد آليّات وضع المصطلح من جهة أخرى؛ إذ كما هو ملحوظ بعضها مترجم وبعضها دخيل، والمصطلحات المترجمة تعدّدت بتعدّد المترجمين، ولعلّ مرجع هذا التّعدّد هو تعدّد معايير صناعة المصطلح واختلاف المصطنعين في أهميّة تلك المعايير وأولويّتها، فمثلًا وغليسي وهو يرجّح من ذاك الكمّ المصطلحيّ مصطلح (آنيّة، زمانيّة أو زمنيّة)، (تزامن، تعاقب)، (تزامن، تزمّن) اعتمد على المعيار الدّلاليّ واللغويّ، فحكّم المعيار اللغويّ في تسويغ مقبوليّة المقابل (آنيّة) والمتمثّل في أنّه: مصدر صناعيّ من ظرف الزّمان للوقت الحاضر (الآن)، بينما استند إلى المعيار الدّلاليّ في قبول المقابل (التزمّن) ومماثلاتها، وذلك لدلالتها على الصيرورة والانتساب للزمن، وأيضًا حكّم المعيار الدّلاليّ في قبول المقابل (تزامنيّ) إذ تتمحور دلالته على اتفاق الشّيئين في الزّمن، وفي مقابل قبول بعض المصطلحات يرفض مصطلحات أخرى، حيث قلّل من أهميّة الثّنائيّة (الوصفيّة والتّطوريّة)؛ لأنّها ليست ترجمة للمصطلحين، بل صدى لوصف دوسوسير للسانيّات السّنكرونيّة بأنّها لسانيّات وصفيّة واللسانيّات الدّياكرونيّة بأنّها لسانيّات تطوريّة، واستبعد التّعريب (دياكرونيّ، سنكرونيّ) لعدم وجود ضرورة له (وغليسي، 2008، ص ص142، 143).

وبجانب تعدد الترجمات تعدد المصطلح الدّخيل أيضًا؛ إذ فُوبل (Diachronie) بـ (دياكرونيّ، دايكرونيّ) وفُوبل (Synchronie) بـ (سانكروني، سنكرونيّ)، ومرجع ذلك "اختلاف اللغة الأجنبيّة المنقول عنها؛ فالنّاقلون عن الفرنسيّة يقولون «دياكرونيّة»، والنّاقلون عن الإنكليزية يقولون «دايكرونيّة»!"(وغليسي، 2008، ص143).

تعدّدت مقابلات المصطلحين بتعدّد النّاقلين، وهذا التّعدّد الكبير –وخاصة في المصطلحات التي لم يتعدَّ تداولها دائرة النّاقل نفسه–، دون شك خلق نوعًا من الفوضى وصعوبة في التّواصل العلميّ الذي يقتضي أنّ يكون المصطلح متّفقًا عليه من لدن طائفة

ISSN 2664-1682

معينة أو أصحاب حقل معين، ولعلّ الفوضى تزداد، بل تبلغ أوجها ونحن نواجه التّعدّد على مستوى المؤلّف الواحد في الكتاب نفسه، ومن ذلك ما نجده عند زكريا إبراهيم الذي نواجه معه أربعة مقابلات لكل مصطلح؛ ثلاثة مترجمة وواحد دخيل؛ المترجمة: (التواقت والتعاقب)، (التزامن والتطور)، (تزامني سكوني، وتاريخي تطوري). أمّا الدخيل: فـ(سانكرونيّ، دياكرونيّ). وليس هذا فحسب، بل إنّ المعاجم اعتمدت أكثر من ترجمة للمصطلح، فعبد القادر الفهري (2009، ص327) اعتمد في معجمه ثلاثة مقابلات لكل مصطلح وهي: (تزمّنيّة، تطوريّة، دياكرونيّة)، و(آنيّ، تزامنيّ، سنكرونيّ)، وسبب تعدّد المقابلات لا يخرج عن ثلاثة؛ إمّا أنّه يعكس عدم استقرار المؤلّف على مصطلح واحد، وإمّا مراعاة للقرّاء بذكر التّرجمات السّابقة عليه والمتزامنة معه، وإمّا لرصد مرادفات المصطلح المقبولة، ولعلّ الأخير هو ما يمكن أن يفسّر به لجوء المعاجم إلى ذكر أكثر من مرادف– مقبول عندهم– كما هو الحال مع الفهري مثلًا.

وفوضى المصطلح لا تقتصر على تعدّده فحسب، بل تحتكم عقدتها باستعمال المصطلح الواحد لمفهومين متضادين، –وإن كان قليلًا–، حيث استعمال ذريل مصطلح (تزامن) المستعمل لـ(السّنكرونيّة) لمضاده (الدّياكرونيّة) (وغليسي، 2008، ص143).

3.3 الاستبدالية (Paradigmatique) والتركيبية(Syntagmatique):

إنّ سوسير بمنحه الأولويّة للدّراسة الآنيّة المتعلّقة بدراسة اللّسان في حالة معيّنة يرى أنّ "كلّ شيء في حالة état لسان ما يكون قائمًا على العلاقات" (غلفان، 2013، ص181). وتلك العلاقات القائمة بين العناصر على نوعين؛ علاقات استبداليّة وتركيبيّة.

ISSN 2664-1682

1.3.3 مفهوم المصطلحين لغة واصطلاحًا:

مصطلح (Paradigmatique) الفرنسيّ مشتق من "Paradigme ذات الأصل اليونانيّ Paradigma "منوال، مثال"" (فونو، ص211)، أمّا مصطلح (Syntagmatique) الفرنسيّ فمشتق من كلمة "Syntagme المتكوّنة من اليونانيّة Syntagma "شيء مرتب" (فونو،2012، ص420).

أمّا من النّاحية الدّلاليّة، فالعلاقات التّركيبيّة هي علاقات تربط بين عنصرين أو أكثر على مستوى الصّوت أو التّركيب، فتنتظم العناصر اللغويّة الواحدة تلو الأخرى دون أن يحدث بينها أيّ التقاء في نقطة معيّنة من سلسلة الحديث، فهي علاقات حضوريةّ تنشأ داخل الخطاب وتترابط، وهذا التّرابط لا يتمّ بطريقة اعتباطيّة، بل محكوم بقواعد اللسان (غلفان، 2013، ص183) (البقاعي، 2009، ص119).

أمّا العلاقات الاستبداليّة فهي تربط بين "مجموعة من الوحدات التي يمكن أن تترادف (تتناوب) مع وحدة لغويّة معطاة، والتي بوسعها الظّهور في السّياق نفسه" (وغليسي، 2008، ص199). فهي علاقات غيابيّة تنشأ خارج الخطاب في الذّهن. وتتعلّق بـ"الاختيار المقترن رأسًا بثَبْت الرّصيد المعجميّ في اللغة" (المسدي، 2009، ص206). وهذا الاختيار لا يتمّ بطريقة اعتباطية، وإنّما هو اختيار محكوم بعلاقات تغاير أو تشابه، وتستدعيه رغبة المتكلّم أو تقتضيه قواعد اللغة (يونس، 2004، ص30).

2.3.3 التّركيبيّة والاستبداليّة في الحقل اللّسانيّ:

إنّ التّميز بين هذين النّوعين من العلاقات اللّغويّة "قديم في تفكير سوسير: لقد ظهر في واقع الأمر منذ مشروع كتاب (في الجوهر المزدوج للغة)" (البقاعي، 2009، ص119).

ISSN 2664-1682

وينبغي الإشارة إلى أنّ سوسير لم يستعمل مصطلح العلاقات الاستبداليّة (Rapporls paradigmatiques) بحرفيته وإنّما استعمل مصطلح التداعي أو العلاقات التّرابطيّة (Rapports associatifs). أمّا مصطلح العلاقات الاستبداليّة (Rapporls paradigmatigues) فلم يستعمل إلّا مع هلمسلف وآثره البنيويون من بعده على مصطلح التّداعي؛ نظرًا لما يوحي به مصطلح التّداعي من خلط بين المنظور النّفسيّ والمنظور اللّسانيّ (ديكرو،1971، ص244) (غلفان، 2013، ص 183).

ودرجت الدّراسات اللّسانيّة بعد سوسير على هذا التّمييز، وتباينت في الأهميّة التي منحتها لكلّ نمط منهما، ففي اللّسانيّات التّوزيعيّة تبرز أهميّة العلاقات التّركيبية. أما في أغلب اللّسانيّات الأوروبيّة على العكس من ذلك تعطي الأهميّة للعلاقات الاستبداليّة (ديكرو، ص ص244، 245، 246).

3.3.3 انتقال المصطلحين إلى الفضاء العربيّ:

كما هو الحال في المصطلحات السّابقة نواجه التّعدّد في التّلقي العربيّ لمصطلحي العلاقات الاستبداليّة (Paradigmatique) والتّركيبيّة (Syntagmatique)، بل كان نصيبهما من التّعدّد أكبر حيث نقل الأول إلى أكثر من عشرين مقابلًا وهي: (استبداليّة، رأسيّة، الجدوليّة، جدول التّصريف، عموديّة، التّواردية، التّرابطيّة، الاختياريّة، مثال، سمت، نموذج، تراتبيّ، المثل، الصّيغ الصّرفيّة، المنسقيّ، الإحلاليّ، التّعويض، التّجريديّة، الجريديّة، البراديجماتيّة، برادجماتيّة)، (وغليسي، 2008، ص ص200-202) (فونو، 2012، ص213، 420) (إبراهيم، ص55). ونقل المصطلح الثّاني إلى ما لا يقلّ عن أربعة وعشرين مقابلًا: (الائتلافيّة، التّركيبيّة، المركبيّة، الأفقيّة، التّرابطيّة، النّظميّة، السّياقيّة، التّتابعيّة، التّراصفيّة، الضّميميّة، النّسقيّة، الرّكنيّة، التّوزيعيّة، التّوزيعيّة التّركيبيّة،

ISSN 2664-1682

السّنتاكيّة الأفقيّ، التّركيب التّعبيريّ، بناء، تحول صوتي، تركيب سلسلة، سلسلة الوحدات، الوحدة النّظميّة الصّغرى، الرّكبرة، السّنتاجماتيّة، سانتجماتيّ) (يونس، 2004، ص30) (وغليسي، 2008، ص ص200–202) (إبراهيم، ص55).

تعدّدت مقابلات المصطلحين بتعدّد النّاقلين من جهة، وبتعدّد الآليّات من جهة أخرى، فبعضها دخيلة كما في (البراديجماتيّة، برادجماتيّة، السّنتاجماتيّة، سانتجماتيّ). وبعضها منحوتة كما في (ركبرة) التي نحتها عبد الملك مرتاض "من الفعلين "ركّب" و"عبّر"" (وغليسي، 2008، ص202). وبعضها مترجمة كما في باقي المصطلحات.

كما أنّ تعدّد المصطلحات لم يقتصر على تعدّد النّاقلين، بل نجده أيضًا على مستوى النّاقل نفسه في الكتاب نفسه، ومن ذلك استعمال مصطفى غلفان (2013، ص ص181،182) أربعة مقابلات (الجدوليّة، واختيار واستبدال، عموديّ) لمصطلح (Paradigmatique)، ومقابلين (الاتجاه الأفقيّ، العلاقات السّياقيّة) لمصطلح (Syntagmatique). وأورد غزالة (1996، ص ص105، 75) مرادفين لكل منهما وهي على التّوالي: (علاقة رأسيّة، علاقة جدوليّة)، (علاقة أفقيّة، علاقة تتابعيّة).

أرجّح من ذاك الكمّ المصطلحيّ مصطلحي (الاستبداليّة والتّركيبيّة) اعتمادًا على معيار التّداول. هو معيار اعتمده وغليسي (2008، ص ص203، 204) أيضًا في ترجيح مصطلح الاستبداليّة والتّركيبيّة. واستبعد مصطلحات أخرى بالاعتماد عليه بالإضافة إلى معيار الغرابة كما هو الحال في مصطلح (الرّكبرة)، واحتكم إلى المعيار اللّغويّ في استبعاد مصطلح (الضّميم) الذي لا توجد له تصريفات معجميّة. واستند في استبعاد مصطلح (السياق) إلى معيار المشغوليّة الدّلاليّة؛ لأنّه مستعمل لمصطلح آخر وهو (Contexte). وبهذا المعيار – المشغوليّة الدّلاليّة– والمعيار الدّلاليّ سوغ استبعاده مصطلح (التّوارد) فهو من جهة مستعمل في الحقل البلاغيّ بمفهوم يتعالى على مفهوم

ISSN 2664-1682

السّرقة الأدبيّة، ومن جهة أخرى يناقض مفهوم الاستبدال الذي وضع له؛ لأنّ الورود في اللغة يعني الحضور بما فيه الحضور الجماعيّ في الموضع الواحد، أمّا الاستبدال فلا تحضر فيه الكلمات كلّها بل تحضر كلمة واحدة نيابة عن الكلمات المرادفة لها.

4.3 اللغة (Langage)، اللسان (Langue)، الكلام (Parole):

في إطار تقسيم سوسير للظّاهرة اللغويّة قسم اللغة إلى ثلاثة مكوّنات؛ اللغة، اللسان، الكلام. وقد ميّز بين اللسان واللغة من جهة، واللسان والكلام من جهة أخرى.

1.4.3 مفهوم اللغة واللسان والكلام:

بالنسبة إلى التّأثيل المعجميّ لهذه المصطلحات لم أجد له ذكرًا في المعاجم والمراجع التي اطّلعت عليها، والتي وجدت فيها تأثيلًا للمصطلحات السّابقة.

أمّا بالنّسبة لمفاهيمها الاصطلاحيّة فقد ميّز سوسير بينها، حيث يرى أنّ اللغة (Langage): "ظاهرة طبيعيّة تميّز الإنسان عن غيره من الكائنات، وتجعله قادرًا على التّعامل مع بني جنسه في المجتمع عن طريق نسق من الإشارات الصّوتيّة، وهي ظاهرة شموليّة؛ بمعنى أنّها توجد عند الأفراد في كلّ زمان ومكان، بصرف النّظر عن الاختلاف العرقيّ أو الاعتبارات الحضاريّة الخاصّة، وتخرج اللغة بهذا المعنى عن نطاق التّقعيد أو الضّبط، وتشكّل هذه الظّاهرة في جوهرها نوعًا من الاستعداد عند الإنسان لاستعمال نسق صوتي ذي طبيعة خاصة داخل المجتمع وتظهر آثار اللغة بهذا المعنى وتتبلور في نطاق ...اللسان" (غلفان،2013، ص156). ويرى أن اللسان (Langue) "ليس سوى جزء محدّد من اللغة كظاهرة عامة، إنّه نتاج جماعيّ للغة ومجموعة من الاصطلاحات اللازمة التي يكيّفها المجتمع ليسمح للأفراد المتكلمين بممارسة هذه الملكة... وهو نتاج ما هو جماعي ولا دخل للفرد المتكلّم الذي لا يخلقه ولا يغيره، وإنّما يأخذه قسرًا عن الجماعة التي يعيش فيها"

ISSN 2664-1682

(غلفان، 2013، ص ص156، 158). أمّا الكلام (Parole) فهو "نشاط لغويّ فرديّ يتمثل في تنفيذ قواعد نسق لسان معيّن...[فهو] قائم على إرادة الفرد المتكلّم ومرتبط بذكائه؛ لأنّه يقوم بتركيبات وتوليفات يستخدمها وفق ما يوفّره له اللسان من إمكانات التّعبير عن الأفكار والأغراض الشّخصيّة، ولا يوجد الكلام بالطّريقة نفسها عند المتكلمين بلسان معيّن، وإنّما يختلف من متكلّم لآخر، فلكل واحد منهم طريقته الخاصة في أداء قواعد اللسان المشترك" (غلفان، 2013، ص159). وبهذا نخلص إلى أنّ سوسير يحدّد اللغة بوصفها الملكة، واللسان القواعد والمصطلحات المتواضع عليها، أمّا الكلام فهو الاستعمال الفرديّ للسان. وأنبّه إلى أنّ تحديد اللغة عند سوسير يختلف عن المتعارف عليه عربيًّا؛ إذ تعني في العربية القواعد والمصطلحات المتواضع عليها المخزّنة في الذّهن أو المعاجم.

2.4.3 أصول (اللغة والكلام) في الحقول المعرفيّة:

إن كان هناك اتّفاق على ابتداع سوسير لهذا التّمييز في الحقل اللسانيّ، لكن الاختلاف قائم حول كونه وليد تأثره بعلم الاجتماع؛ فقد ذهب دوروزيفسكي إلى أنّ سوسير أقام هذا التّمييز متأثرًا بنظريتين متقابلتين إحداهما لدور كهايم والأخرى لتارد، حيث جاء تقسيمه للظّاهرة اللغويّة إلى لسان وكلام كموقف وسط يأخذ من دوركهايم جانبًا هو اللسان كحدث اجتماعي، ومن تارد جانبًا آخر هو الكلام بوصفه حدث فرديّ.

وفي الوقت الذي يؤكّد فيه دوروزيفسكي تأثر سوسير بعلم الاجتماع ينفيه فاشابوغ، وكونراد كورنر، فاشابوغ استند في نفيه إلى عدم وجود أيّ إشارة في محاضرات سوسير تدلّ على اطلاعه على نظريّة دوركهايم، وعلّل كونر نفيه بعدم إشارة سوسير إلى مفهوم (القسر) حيث استعمل مصطلح (الطّابع الإلزاميّ للسان)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يبدو أيّ أثر للمنظور الاجتماعيّ لدوركهايم في تحديد سوسير لهوية اللسان (غلفان،2013، ص

ISSN 2664-1682

ص160، 161). ومهما يكن من أمر هذا الاختلاف فإنّه يثبت ضمنًا وجود مصطلحي اللغة والكلام قبل سوسير، وأنّهما ليسا جديدين على العلوم الإنسانيّة.

3.4.3 اللغة والكلام واللسان في الحقل اللساني:

كما أشرنا آنفًا يعزى إدخال التّمييز بين (اللغة واللسان والكلام) في الحقل اللساني إلى سوسير، وقد أولى أهميّة للسان وجعله موضوعًا للسانيّات. وفيما اشتهر عنه أنّه استبعد الكلام من دائرة اهتمامه، ولكن هناك من يرى أنّه لامسه ملامسة طفيفة. والجدير بالتّنبيه أنّ أريفيه ينفي استبعاد سوسير للكلام، ويرى أنّ القول باستبعاد سوسير الكلامَ لا يعدو كونه خطأ وقع فيه شارل بالي، مستدلًّا على ذلك بما سمعه وسجّله قسطنطين تلميذ سوسير تحديدًا بقول سوسير: (قلنا إن دراسة اللغة هي ما نتابعه، وهذا لا يعني أنّه لا ينبغي في لسانيّات اللسان أن نلقي نظرة على لسانيّات الكلام)، ومهما يكن فإنّ تمييز سوسير حظي بالاستعمال في الدّراسات اللسانيّة والأسلوبيّة بعده، هذا وقد ظهر الاهتمام بشكل كبير بالكلام بعد سوسير على يد بالي مؤسّسًا لسانيّات الكلام أو الأسلوبيّة التّعبيريّة. (غلفان،2013، ص ص160- 163)، (البقاعي، 2007، ص749).

4.4.3 انتقال مصطلح اللغة والكلام واللسان إلى الفضاء العربي:

إن كان مصطلحا (اللغة) و(اللسان) هما الترجمة المهيمنة لمصطلحي (Langage)، و(Langue) على التّوالي. كما عند فزنو (2012، ص ص379، 386)، والفهري (2009، ص165) وغزالة (1996، ص55) والمسدي (1984، ص155)، بيد أنّ هناك من عكس التّرجمة فاستعمل مصطلح اللسان لـ (Langage) واللغة لـ (Langue) وهي ترجمة مجانبة للصواب. أمّا مصطلح (Parole) فتعدّدت ترجمته حيث ترجم بـ (الكلام، الحديث، اللغة أداءً، لغة فعليّة، لغة منطوقة). وترجمة الكلام

ISSN 2664-1682

هي الأكثر تداولًا حيث استعملها كثيرون منهم البقاعي (2009)، غلفان (2013)، المسدي (1984)، الفهري (2009). أمّا باقي التّرجمات فإن استعمالها لم يتعدَّ دائرة المترجم الواحد، فقد ترجمه بـ (الحديث) صالح الفاخري (2012، ص228). وترجمه بـ(اللغة أداءً، لغة فعليّة، لغة منطوقة) حسن غزالة (1996، ص76). وبالنّسبة لترجمات غزالة أستبعدها؛ لأنّها مصطلحات مركّبة من جهة، ولأنّ الجزء الأول منها –أقصد لفظ (لغة)– هو ترجمة للفظ (Langue) وليس (Parole) من جهة أخرى. هذا فضلًا عن عدم تداولها. كما أستعبد ترجمة (حديث) مرجّحة (الكلام) اعتمادًا على معيار التّداول فمصطلح (الكلام) أكثر تداولًا وشيوعًا.

وأنبه إلى أنّه فيما يخص مفهوم مصطلح اللغة واللسان، وإن بدا للوهلة ثمّة اختلاف في نقل مفهوميهما، إذ إنّ هناك من المترجمين من جعل اللغة بمعنى الملكة، واللسان بمعنى مجموع القواعد والمصطلحات المتواضع عليها –ومنهم مصطفى غلفان –، وهناك من عكس المفهومين جاعلًا اللسان بمعنى الملكة. واللغة القواعد والمصطلحات المتواضع عليها. وهو ما نجده عند محمد البقاعي (2009، ص71)، والسعيد شنوقة (2008، ص 52). لكنه اختلاف سطحي ناتج عن اختلافهم في ترجمة مصطلح (Langage) و(Langue)؛ فغلفان (2013، ص156) يترجم الأوّل باللغة والثّاني باللسان. في حين السّعيد شنوقة (2008، ص52) يترجم الأول باللسان والثاني باللغة.

4. النتائج:

إثر هذه المعالجة للمصطلحات البنيويّة، خلصت إلى النّتائج الآتيّة:

1- المصطلحات في الحقل البنيويّ ومفاهيمها بعضها استعير من حقول أخرى غير لسانيّة، منها الفلسفة والمنطق والرّياضيّات وعلم النفس وغيرها.

ISSN 2664-1682

2- إن سوسير لم يستعمل مصطلح الاستبدالية (Paradigmatique) بحرفيّته بل استعمل مصطلح التّداعي أو الترابط (Association)، أما مصطلح (Paradigmatique) فيعود الفضل في استعماله إلى هليمسلف.

3- ثمّة اختلاف حول استعمال سوسير مصطلح البنية بحرفيته؛ إذ هناك من يرى أنه استعمل مصطلح النّسق، أمّا مصطلح البنية فلم يظهر إلّا مع مدرسة براغ.

4- تعدّدت المصطلحات بتعدّد الناقلين. وتعدّدت عند الناقل نفسه بتعدّد مؤلفاته. وأيضًا تعدّدت عند الناقل نفسه في الكتاب نفسه، وسبب ذلك إمّا مراعاة لخلفيات القراء، وإمّا اضطراب الناقل وعدم استقراره على مصطلح، كما في الكتب التّنظيريّة أو التّطبيقيّة، وإمّا توثيق المرادفات المصطلح المتداولة والمقبولة وهو شأن المعاجم.

5- تعدّدت المصطلحات بتعدّد آليّات وضع المصطلح، فتنوّعت ما بين مترجم ودخيل ومنحوت، وتعدّدت المصطلحات المترجمة بتعدّد المترجمين، وتعددت بتعدّد معايير وضع المصطلح وباختلافهم في الأولويّة التي منحوها لتلك المعايير، وتعدّدت بعض المصطلحات الدّخيلة –كما أشار وغليسي– بتعدّد اللغات المنقول عنها.

6- استعمال مصطلح واحد لمفهومين متضادين وهو قليل لم يتعدَّ مصطلحًا واحدًا نقله وغليسي وهو التّزمّن المستعمل لـ (synchronie) ولـ (Diachonie).

7- المشغوليّة الدّلاليّة تقاس بالحقل ذاته، بذا فاستعمال المصطلح في حقول أخرى لا يمثّل إشكالًا ولا يحول دون إعادة تشغيله في حقل آخر إذا وجدت مناسبة.

ISSN 2664-1682

المراجع

إبراهيم، زكريا. (د. ت). *مشكلة البنية أضواء على البنيوية*. مكتبة مصر.

أريفيه، ميشال. (2009). *البحث عن فردينان دو سوسير*. تـ محمد البقاعي، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

بياجيه، جان. (1985). *البنيوية*، ترجمة: عارف منيمنة وبشير أوبري، باريس: دار عويدات.

ديكرو، أوزوالد وسشايفر، جان. (د.ت). *القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان*. تـ منذر عياشي. المركز الثقافي العربي.

شنوقة، السعيد. (2008). *مدخل إلى المدارس اللسانية*، المكتبة الأزهرية للتراث. مصر.

العمري، محمد. (2012). *الأسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية "البنيوية والتوليدية"*. الأردن– عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

غزالة، حسن. (1996). *قاموس الأسلوبية والبلاغة*. مالطا: منشورات ELGA.

غلفان، مصطفى. (2013). *اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهاتها*. بيروت: دار الكتاب المتحدة الجديدة.

الفهري، عبد القادر. العمري، نادية. (2009). *معجم المصطلحات اللسانية*. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

المسدي، عبد السلام. (1984). *قاموس اللسانيات*، الدار العربية للكتاب.

المسدي، عبد السلام. (2009). *التفكير اللساني في الحضارة العربية*. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

ISSN 2664-1682

المسدي، عبد السلام. (2010)، *مباحث تأسيسية في اللسانيات*، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

نوفو، فرانك. (2012). *قاموس علوم اللغة*. ترجمة: صالح الماجري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

وغليسي، يوسف. (2008). *إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد*. الجزائر: منشورات الاختلاف.

يوسف، أحمد. (2007). *القراءة النسقية ووهم المحايثة*. الجزائر: منشورات الاختلاف.

يونس، محمد. (2004). *مدخل إلى اللسانيات*. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

ISSN 2664-1682